الاختطافات.. ظاهرة تضر بالوطن

إعداد/فايز محيي الدين البخاري

لا تخفتُ إلّا لتعودَ مجدداً وبصورةٍ أنكى مِن ذي قبل، ولا تكاد الحلقة السابقة تختتم حتى تبدأ حلقة أطول.. إنّها ظاهرة الاختطاف أو إنْ شئتم سموها مسلسل الاختطافات الذي أضحى هاجساً يؤرِّق الدولة والشعب على حَدٍّ سواء.وهذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا اليمني جلَبَتْ معها الويلات والنكبات لبلادنا على مختلف الصُعُد..وحرصاً مِنّا على تسليط الضوء أكثر على هذه الظاهرة المشينة كان لابُد لنا مِن تناولها عبر هذا الملف الذي حرصنا على أنْ نتناول فيه هذه المعضلة من كافة جوانبها لتُقدِّم صورة حقيقية وواقعية قد تكون كفيلة بوضع حد لهذه المهزلة.

إنَّ انتشار ظاهرة الاختطافات والتقطعات تفقد الوطن أمنه الاجتماعي،وتجعل المواطن يخشى المرور في بعض الأماكن والطرق وبالذات في المحافظات ذات البنية القبلية القوية،ناهيك عن أنه ينتج عنها جملة من الآثار، فهي تحد من تحركات المواطنين والمسافرين، وتعوِّق التنمية على اعتبار أنّ حرية الحركة ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا التنمية سواءً تعلق الأمر بالسياحة أو الاستثمار وإنشاء المشروعات الخدمية والتنموية ، وهذه الآثار - بحسب الدكتور عادل مجاهد الشرجبي - أستاذ علم الاجتماع المشارك جامعة صنعاء - لا تقتصر على الجماعات التي تقوم بالاختطاف أو الأشخاص المختطفين وإنما تنعكس أضرارها على المجتمع بشكل عام ،وبالذات النشاط السياحي ،مع أنّ بلادنا تُعد من الناحية الطبيعية والثقافية واحدة من البلدان ذات الإمكانات السياحية العالية في الوطن العربي ، لكنها مع ذلك لا تستقبل إلّا عدداً محدوداً جداً من السياح نتيجة للاختطافات التي زادت معدلاتها خلال السنوات الأخيرة ، وقد أدى هذا إلى تدني المردود الاقتصادي من السياحة.

إنّ السائح الأوروبي مازال يتخوف من القدوم إلى اليمن خشية أنْ يقع ضحية لأحد الاختطافات. ومن آثارها السلبية تراجع حركة الاستثمارات بشكل ملحوظ خلال الأعوام الأخيرة. وتُعد الاختطافات سبباً مباشراً في إحجام المستثمرين عن الاستثمار،حيث يمكن الربط بين ظاهرتي الاختطافات والتقطعات وبين الاستثمار، ذلك أنه كلما توفر الأمن في المجتمع كلما ارتفعت معدلات الاستثمار في البلاد والعكس.

إنّ دورنا كأفراد في المجتمع تجاه هذه الظاهرة التي شوهت سمعة اليمن وألحقت الكثير من الخسائر بالاقتصاد الوطني هو التوعية بأضرار ومخاطر هذه الظاهرة وأثرها على السلم الاجتماعي والاقتصاد الوطني، كما ينبغي علينا نشر وإشاعة مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في المناطق الريفية وفي أوساط التجمعات القبلية.

وأشارَ الدكتور عادل الشرجبي إلى أنّ الدور الرئيسي والذي يعول عليه في الحد من هذه الظاهرة السيئة يقع على الدولة ،فينبغي عليها إنفاذ القوانين الخاصة بمثل هذه السلوكيات الخارجة على النظام والقانون ، والمنافية لكل الأعراف والعادات والتقاليد ، ومتى ما طبقت الدولة القانون على كل من يختطف فإنها تستطيع أن تحد من هذه الظاهرة.

وأكد على أهمية تطبيق القانون الخاص بالاختطافات والذي يُجرِّم هذه الظاهرة، كما أنّهُ تضمَّنَ عقوبات شديدة يجب أنْ تُتَخذ بحق كل مَنْ يختطف شخصاً سواءً كان أجنبياً زائراً للبلاد أم مواطناً من أبناء البلد، وما على الدولة إلا العمل بمواد ونصوص هذا القانون وتحويل تصريحات المسئولين من أقوال إلى أفعال خصوصاً وأننا نسمع مثل هذه التصريحات منذ ما يقارب عقدين من الزمان، لكن الاستمرار في تحييد القانون أو عدم العمل به أسهَمَ وشجّعَ بعض الجماعات والأفراد من القبائل وغيرهم على ممارسة الاختطافات والاشتراطات التعجيزية والمطالبات غير الشرعية. كما يجب أنْ يكون دور المجتمع تجاه هذه الظاهرة دوراً مساناً للدولة ويُسهِم في تحقيق الأمن والاستقرار، لأنّ المسؤولية لا تقع على عاتق الدولة وحدها بل لابد أنْ يشارك كل أبناء المجتمع في محاربة هذه الظاهرة والتحذير من مخاطرها.

ويذكر الشرجبي أنّ من أسباب الظاهرة طبيعة البُنى الاجتماعية التي تتميز بأنها ذات طابع قبلي، وظهور القبيلة كجماعة مسلحة وشبه عسكرية، وكذلك الثقافة القبلية السائدة التي تميل غالباً إلى حل النزاعات بالعنف ،كما إنّ من أسباب تنامي ظاهرة الاختطافات والتقطعات عدم بسط الدولة لهيمنتها على مختلف مناطق البلاد، وضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات القضائية والأمنية، ذلك أنه لو قامت هذه المؤسسات بأدوارها المناطة بها على أرض الواقع تجاه هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر السلبية، وضبط الجناة وتقديمهم للمحاكمة لاختفت ظاهرة الاختطافات أو لَقلّتْ حِدّتُها، إضافة إلى الأسباب الثقافية والاجتماعية هناك أسباب سياسية تتعلق بمستوى وطبيعة بناء الدولة، التي يجب أنْ تُبنى بناءً قوياً ومتيناً، وأنْ تُمنح الصلاحيات الكاملة التي يخولها بها الدستور والقانون، بعيداً عن التدخلات في أعمال مؤسسة الشرطة باعتبارها مؤسسة وطنية، وكذلك الجهاز القضائي. وأرجع الشرجبي أسباب الظاهرة إلى ما أسماه التكامل بين العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية وهي التي أدت إلى ظهورها وبروزها، ولذا ينبغي دراسة كل هذه العوامل والعمل على معالجة أوجه القصور فيها بنشر التوعية المجتمعية والحقوقية ومحددات السلم والأمن الاجتماعيين وشروط توفرهما.

آثار اقتصادية وسياحية مدمِّرة

هناك مغالطة يقوم بها البعض لتحميل الأوضاع الاقتصادية مسؤولية الاختطافات وتبريرها بهذه الحُجَّة الواهية، مع أنّ الهدف منها هو السعي إلى تحقيق مصالح شخصية وابتزاز الدولة أو بعض الجهات وإجبارها على الرضوخ والاستجابة لمطالبهم من خلال القيام بمثل هذه السلوكيات المشينة. هذا ما قالَهُ الدكتور علي قائد - أستاذ الاقتصاد المشارك كلية التجارة جامعة صنعاء، والذي اعتبَرَ كُلَّ ذلك من قبيل الحُجَج الواهية، كون الاختطافات أو التقطعات وسيلة مرفوضة ومفهوم خاطئ، لأنها تعتمد إطفاء النار بالنار. وقال إنّ مثل هذا السلوك هو سلوك مُجرِّم، كونه يعيق عملية التنمية في المجتمع، ويُسهم في إحداث المزيد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

وأشار إلى أن الاختطافات سواء طالت أجانب أو مواطنين يمنيين فإنها تسهم في إعاقة وتوقيف الكثير من الأنشطة والمشاريع الاقتصادية،كما أنّها تنعكس سلباً على كافة القطاعات الداعمة للاقتصاد في الوطن،كما يظهر تأثيرها على القطاعات الاقتصادية الواعدة، كقطاع السياحة الذي لحق به وبالعاملين فيه ضرر كبير جرّاء هذه السلوكيات، حيث أحجَمَ المستثمرون عن الاستثمار فيه،وتحوّل مَنْ كانوا يعملون في هذا القطاع وهم بأعداد كبيرة إلى عاطلين، وما ذلك إلّا بسبب الأعمال المنافية للعادات والقيم ، وبحسب قائد فإن الأضرار لم تقتصر على قطاع السياحة بل شملت القطاعات الإنتاجية الأخرى ،كقطاع الملاحة البحرية والثروة السمكية وغيرها ، كما شوّهت سمعة البلد الأمر الذي ترتب عليه تجمد معظم الأنشطة الاقتصادية والسياحية والصناعية ، وأدت أيضاً إلى رفع نسبة التأمينات من قبل البواخر على السلع المستوردة التي تمر عبر المياه الإقليمية والموانئ. ناهيك عن زعزعة الأمن والاستقرار داخل المجتمع نتيجة لتلك الممارسات اللا إنسانية، حيث يُعد الأمن والاستقرار شرطان أساسيان لتحقيق التنمية في أي مجتمع، ذلك أنّ المستثمر الأجنبي عندما يسمع أنّ اليمن تشهد مثل هذه الأعمال التخريبية يُحجم عن الاستثمار فيها، مع أنّ الاستثمار يُعتَبر مُحرِّكاً أساسياً للعملية التنموية والنهضة الاقتصادية في البلد، وبدون استثمار لا يمكن لأي نشاط اقتصادي أنْ يتطور وينمو، ولا يمكن أنْ يزداد الناتج المحلي، ويقل دخل الفرد والعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في اليمن. كما تُسهم الاختطافات والتقطعات والقرصنة في تعكير المناخ الاستثماري وجعله غير ملائم.

وأوضح الدكتور قايد أنّهُ لا يمكن أنْ يتحرّك دولاب الاقتصاد ويرتفع دخل الفرد وتتولّد الدخول ما لم يكن هناك استثمار، ولن يحدث استثمار ما لم يكن هناك استقرار وأمن،الأمر الذي يؤدي بدوره إلى طرد وانسحاب رؤوس الأموال من اليمن سواء كانوا مستثمرين يمنيين أو أجانب، وأدّى أيضاً إلى ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، وظهور سلوكيات وممارسات مرفوضة منها انحراف الشباب وتفكك المجتمع جرّاء تدنّي مستوى المعيشة، وافتقار أفراد المجتمع للسلع الأساسية فازدادتْ نسبة الفقر وارتفعتْ معدلات البطالة.

ونوه إلى أنّ النشاط الاقتصادي حسّاس للغاية ووثيق الصلة بالأمن والاستقرار، حيث لا يمكن لمستثمر أنْ يستثمر في بيئة يجهل حجم عائدات استثماراته ورأس ماله فيها. ولكي نحد من هذه الظاهرة نطالب الحكومة بإتباع أسلوب القوة والصلابة في التعامل مع من يثبت ممارستهم لمثل هذه الأعمال، وألا تتبع أسلوب التفاوض أو المهادنة معهم، بل يجب عليها أنْ تتخذ إجراءات حاسمة ورادعة ضد مثل هؤلاء الخارجين على الدستور والقانون وذلك حتى نُهيئ مناخاً استثمارياً آمناً. كما ينبغي القيام بحملات توعوية تُعرِّف المواطنين بمخاطر وأضرار الاختطافات والتقطعات، وذلك من خلال منابر المساجد وخطباء الجمعة، وعبر وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية حتى يرتفع منسوب الوعي لدى كل المواطنين، فينظروا إلى هذه الأعمال باعتبارها أعمالاً مُجّرمة وعقوبتها شديدة.

ولا تقع المسؤولية في مكافحة هذه الظاهرة على الحكومة فحسب بل يشاركها هذه المسؤولية كل المكونات الاجتماعية أفراداً وجماعات ومنظمات مجتمع مدني ونشطاء حقوق الإنسان، كما إنّهُ لابُدَّ أنْ يتعاون الجميعُ لدحر هذه الظاهرة واجتثاثها وما ينتج عنها من آثار كارثية على مستقبل الاقتصاد في الوطن.

الشيخ الحبيشي: جريمة يتوجب استئصالها

تحدث الشيخ عبدالعزيز الحبيشي مستشار رئيس الجمهورية عن ظاهرة الاختطاف بقوله: ظاهرة الاختطاف ظاهرة أقل ما يمكن أنْ يُقال عنها أنّها جريمة في حق الوطن والأُمة.. كما أنّها ظاهرة مُعيقة لمستقبل بلادنا وأجيال اليمن، وهي تخريب متعمَّد للاقتصاد الوطني وحالة مقلقة للسكينة العامة، وفي نفس الوقت فإنَّ مثل هذه التصرفات الحمقاء لا تنسجم وأخلاقَ اليمنيين الذين هم أصلُ العرب، ومشهورون بكرم الضيافة. وقبائل اليمن إذا جاء أحدَهم ضيفٌ يقدمون له كل ما يملكون ولو بقيَ هذا القبيلي هو وأولاده وأهله دون طعام، ولا نعلم من أين تم استيراد أخلاقيات العناصر المتهورة التي تمارس أعمال الاختطافات، وللأسف الشديد أنّ تلك العناصر تنتمي لقبائل محترمة وتحظى بتقدير الجميع، وهي قبائل تحترم الأخلاق والأعراف التي لا يختلف فيها اثنان.

إنَّ ظاهرة الاختطاف جريمة، ولا تقل بشاعة عن جرائم قتل النفس المحرمة، وبالتالي فهي جريمة بحق الوطن من خلال ما تلحقه من أضرار بالاقتصاد اليمني.. الأمر الذي ينعكس سلباً على معيشة المجتمع دون استثناء. لذا لابد من اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد كل من تسوّل له نفسه ممارسة هذه التصرفات الإجرامية دون الأخذ بالمبررات الواهية التي تختلقها تلك العناصر الخارجة على القانون والتي تعبث بأمن واستقرار اليمن.

ظاهرة اختطاف السياح الأجانب من الظواهر الممقوتة في مجتمعنا، ونحن نستغرب عودة هذه الظاهرة وفي مثل هذا التوقيت بالذات، وكل أبناء الوطن يدينون هذه الظاهرة ويستغربون عودتها بعد أنْ كادتْ تختفي.. كما نعتبر هذه الظاهرة من الظواهر المنبوذة وتتعارض كلياً مع الأعراف والتقاليد العريقة لشعبنا، ومع الشريعة الإسلامية ومبادئها وتعاليمها السمحاء..وهي لا تسيء إلى الحكومة أو حزب بعينه بل تسيء لكل اليمنيين ولسمعة الوطن، وتُلحِق أضراراً اقتصادية بالغة التأثير ببلادنا. لذا أدعو المعنيين إلى تفعيل قانون التقطع والاختطافات وتطبيقه بحزم وقوة لأنَّ جرائم الاختطافات تُعدُّ مِن الجرائم الجسيمة، ولا يحق لأيٍّ كان اختطاف إنسان زائر لبلادنا سواء كان ضيفاً على البلد أو سائحاً فهو في الأساس ضيف كل أبناء اليمن، وهذه هي تقاليدنا وعاداتنا منذ الأزل.. وأدعو إلى عدم السكوت على هذه الظاهرة وضربها بيد من حديد وفقاً للقانون دون تهاون، وعندما يتأكد لمرضى النفوس بأنَّ الدولة جادَّة وصارمة في هذا المنحى سوف يتوقفون عن ممارسة هذه الأعمال سيئة الصيت.

وأحب أنْ أنوِّه في هذا السياق إلى أنَّهُ إذا كانت هناك بعض الأحزاب تفكر بشكل خاطئ حول هذه الظاهرة فنؤكد لهم بأنَّ هذه الظاهرة لا تضر فقط بحزب مُعيَّن أو جهة بذاتها بقدر ما يلحق ضررُها بالمجتمع بشكل عام.. كما أنّها لا تُفرِّق بين حاكم ومحكوم، وهي في الأخير جريمة يتوجب استئصالُها دون تردُّد.

حكم الشرع في مَن يقوم بالاختطافات

وعن ذلك تحدث الشيخ عبدالله سعد الدين ضبعان إمام وخطيب جامع وادي روبة قائلاً: ظاهرة اختطاف الأجانب بين الفينة والأخرى من قبل ضعفاء النفوس يؤثر على موقف البلاد الاقتصادي والسياسي، إذ تراجع السياح الأجانب عن السياحة في اليمن بالإضافة إلى تأثيره السياسي الذي لحق بالبلاد وشوّه صورة اليمن في الخارج. وعلى الرغم من هذا كله يأتي هؤلاء الأجانب إلى اليمن بأمان من الدولة، والإسلام يُحرِّم التعرُّض للمستأمَن أو مَن توجد بين دُوَلِهم ودولة المسلمين مواثيق وعهود وحالة سِلم!!

لقد عاهد النبي صلى الله عليه وسلم جماعات من الكفار والمشركين بعضها عهود مؤقتة لمدة أربعة أشهُر وبعضها غير مؤقتة لقوله تعالى: «إلّا الذين عاهدتم » إلى قوله تعالى: «فأتِموا إليهم عهدَهم». فسيحوا في الأرض وتنقلوا حيث شئتم ولكم الأمان مدة المعاهدة سواءً كانت المعاهدة مؤقتة أو غير مؤقتة، وقد التزم المسلمون بذلك ولم ينقضوا عهدهم مع الكفار أو مع المشركين. وإذا انتهت مدة المعاهدة إمّا يجددوها أو يلغوها. وبما أنَّ الدولة اليمنية كغيرها من الدول الاسلامية يدخلها أجانب من ديانات مختلفة سواءً كانوا من السياح أو الخبراء وأعطيَتْ لهم تأشيراتُ دخول إلى اليمن تحت معاهدة وحماية الدولة اليمنية الإسلامية لمُدة مؤقتة ومعينة ثم بعدها يغادرون اليمن بسلام بعد انتهاء المدة أو تجدد لهم مدة الإقامة، فإنَّ مَن يعتدي عليهم بالخطف أو القتل وغير ذلك فقد أساءَ إلى دولته وإلى الإسلام بتصرفه، لأنَّ الله عز وجل قال : «فأتموا إليهم عهدهم»، وجاء في الحديث الذي حدثنا به أحمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة عن الشعبي عن محرز عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كنا مع علي بن أبي طالب حين بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أهل مكة، فقال: ما كنتم تنادون به؟ قالوا كنا ننادى بأربع: -1 من كان بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فعهده إلى مدته. -2 لا يحج بعد عامنا هذا مشرك. -3 لا يطوف بالبيت عريان. -4 لا تدخل الجنة إلاّ نفس مؤمنة. رواه ابن جرير.

ويمضي ضبعان يستشهد بقوله تعالى: «إنَّما جزاءُ الذين يحاربون اللهَ ورسولَهُ ويسعون في الأرض فساداً أنْ يُقتّلوا أو يُصلّبوا أو تُقطّع أيديهم وأرجلُهم مِن خلاف أو ينفوا مِن الأرض ذلكَ لهم خزيٌ في الدنيا ولهم في الآخرةِ عذابٌ عظيم» صدق الله العظيم.

مِن هذه الآية الكريمة نستدل أنّهُ لا يجوز وبأي حال من الأحوال أنْ نُفسِدَ في الأرض لأنَّ الإفساد في الأرض هو ضربٌ مِن ضروب عصيان الخالق، فالفساد في الأرض خزيٌ في الدنيا وعذابٌ عظيمٌ في الآخرة، وللأسف الشديد نال مجتمعنا في الآونة الأخيرة بعض أوجه الإفساد في الارض، ألا وهي الظاهرة الغريبة عن المجتمع وهي ظاهرة الاختطاف للأجانب، وبغض النظر عن الأسباب التي يمكن أنْ يُبديها الخاطفون فهي غير مقبولة شرعاً وقانوناً فإنَّ ذلك خروجٌ عن ولي الأمر، والاختطاف ضربٌ من ضروب الحرابة وهي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام لإحداث الفوضى، متحديةً بذلك الدينَ والأخلاق والنظام والقانون، ولا فرق بين أنْ تكون هذه الطائفة من المسلمين أو الذميين مادام عدوانه على معصومي الدم، وهم حسب ماعرَّفَهم قانونُ العقوبات اليمني في المادة (132) الفقرات (5-4-3) كل مَن ينتمي لدولة مُعاهِدة ومَن دخلَ أراضي الجمهورية بأمان، واعتبار الإذن بدخول البلاد أماناً.

ظاهرها المطالبة بمشاريع تنموية وحقيقتها منافع مادية شخصية

حول مُجمَل ما يتعلّق بظاهرة الاختطافات وآثارها السيئة على البلاد وانعكاساتها على الاقتصاد وسُبُل مواجهتها تحدّث د.محمد محمد الحميدي الباحث في شؤون الأمن القومي اليمني قائلاً: ظاهرة الاختطاف ظاهرة عالمية تعاني منها المجتمعات المختلفة، وخلفيتها ذات اسباب ودوافع متباينة، أمّا في اليمن فالواقع يحكي أنّ هناك حالات خطف حدثت مسبقاً أثناء الأزمة السياسية وبعد حرب صيف عام 94م بهدف الضغط على النظام الشرعي في البلاد وكذا لإحداث تنازلات سياسية وأُخرى تتعلق بالجغرافيا أو المصالحة الوطنية كانت تُثار أثناء مطالبة اليمن بحقوقه الجغرافية وتسوية خلافاته الحدودية مع الجوار البرية والبحرية.

وحالات أُخرى دوافعها اعتقاد بعض الجماعات وخاصة في المناطق النفطية أنّها محرومة من التنمية وعوائد الثروة النفطية وبالتالي يُقدِمون على هذا العمل بهدف إعلام الرأي العام المحلي والخارجي ولفت انتباه الحكومة لهذه الحقيقة.

وهناك أيضاً حالات اختطاف دوافعها مزدوجة، ظاهرها مطالبة القائمين عليها بمشاريع تنموية أو الوظيفة العامة، وحقيقتها قيام هذه الجماعة بتنفيذ هذا الجُرم مقابل منافع مادية شخصية ولتحقيق أهداف إرهابية لجماعة أُخرى هدفها ضرب الاقتصاد الوطني والاستقرار القومي، فضلاً عن الإضرار بعلاقة اليمن الخارجية المتميزة مع دول العالم شرقه وغربه. وبالمثل حالات خطف ذات دوافع متحولة في البداية كانت اقتصادية ثم تحولت إلى ذاتية أو نقول تجاوزاً سياسية مثل إقدام جماعة في مأرب عام 1997م على اختطاف سيارة لمنظمة الامم المتحدة مع سائقها للمطالبة بمشاريع تنموية وبعد تحكم رجال الأمن بالموقف وحجز الخاطفين، قامت مجموعة أُخرى بخطف سائح هولندي مطالبة بالإفراج عن المتهمين بحادثة سيارة الامم المتحدة.

ويمضي الحميدي يقول: أحدثتْ ظاهرة الخطف ضد بعض الأجانب والسياح اهتمام وسائل الإعلام المحلية والخارجية التي شكّلتْ رأياً عاماً يضر بسمعة اليمن أيّما إضرار، ومِن الطبيعي أنْ يترتب على ذلك إشكاليات اقتصادية. وصوَّرتْ ظاهرةُ الخطف ضد السياح أنّ اليمن بلدٌ غير آمن سياحياً وهو ما انعكس على مستقبل السياحة والاستثمار. حيث استغلّتْ بعض الدوائر الإعلامية المعادية لليمن وتطوره هذه الوقائع وصوَّرتْ أنّ اليمن لا يتمتع بالأمن وأجهزته الأمنية عاجزة وغير قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار، وهو ما انعكس سلباً على المستثمر الأجنبي والمحلي، وكذا القادمين إلى اليمن لغرض السياحة والاستجمام.

كما وجّهتْ ظاهرة الاختطاف ضربة قوية لأحد أهم موارد الدولة حالياً و هو قطاع السياحة بسبب إحجام كثير من السياح عن القدوم إلى اليمن.

أسباب انتشار ظاهرة الاختطافات

يرى بعض الباحثين أنه عند دراسة ظاهرة الاختطاف لابد من التعرف على نوع الاختطاف داخلي أم خارجي؟ ولماذا حدث؟ وبأي أسلوب؟ وقوة تهديده للاستقرار السياسي؟ فحين تقوم الجماعات في أطراف المدن باختطاف السياح أو رجال الإعمال أو المسئولين الرسميين وتجعلهم وديعة بحوزتها تستغلهم بالمقاوضة مع الحكومة لتحقيق مطالبها التي قد تكون متمثلة في الفدية أو منع الدولة بإجراء مُعيَّن أو بإطلاق سراح مسجونين ...الخ .

ويُرجِعون أسباب انتشار ظاهرة الاختطافات إلى انتشار السلاح بدون ضوابط على مستوى الجمهورية، وعدم إشراك المجتمعات المحلية في مناطق الخطف في التنمية، فضلاً عن عدم التعامل بحزم وتقديم الخاطفين للعدالة.

إضافة إلى تلبية بعض مطالب الخاطفين وخصوصاً المتعلقة منها بالحصول على مشاريع خدمية وتنموية أو مطالب شخصية مما يشجع الكثير منهم على اتباع الأسلوب نفسه. إلى جانب قيام بعض ضعفاء النفوس بخدمة أهداف الحاقدين على اليمن وهو ما يعرف بالدوافع الخارجية حيث تزداد عملية الاختطافات في اليمن عندما تتوتر علاقاتها بدول الجوار وتهدأ عندما تكون العلاقات هادئة.

وفوق هذا وذاك قوة العامل والثقافة القبلية، الايجابي والسلبي، في المحافظات والمناطق التي تحصل فيها الاختطافات وخضوع تلك المناطق للنفوذ القبلي والمشايخي وضعف سيادة الدولة عليها، إلى جانب ضعف مستويات التعليم ومخرجاته في هذه المناطق.